

الفصل السادس

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلہ ونعمہ تتم الصالحات والصلاة والسلام على من أكمل الله به الرسالات، محمد بن عبد الله خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه أولي الفضل والكرامات أما بعد: مازالت عمليات التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة تحتاج إلى دراسات توصيلية متعددة، والباحث تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل العلمي، لأن عمليات التمويل المصرفي الإسلامي تثير اهتمام العلماء من حيث دراسة جوانبها المتعددة، حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يمثل ضرورة ماسة في تنمية الاقتصاد وتطويره، واتضح للباحث من خلال محاولته المتواضعة لدراسة قضية التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة في أنه أصبح محل اهتمام الحكومات المتعاقبة وخاصة في الدول النامية الساعية لتطوير اقتصادها المحلي نظر للدور الكبير الذي تؤديه هذه المشروعات الصغيرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والفقر، وخلال هذه الدراسة تناول الباحث هذا الموضوع واستعرض فيه ماهية المشروعات الصغيرة، ومصادر التمويل الإسلامي ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة، وبين أيضاً ماهية عقود التمويل الإسلامي وبعد ذلك قد تم استعراض تجربة تطبيقية للمشروعات الصغيرة في الصومال ونماذج لها وبيان تشكيلاتها وبعد هذا العرض السريع والموجز لوسائل التمويل الإسلامية المتاحة للمشروعات الصغيرة؛ يمكن إجمال أبرز نتائج هذه الدراسة في الآتي:

٦،١ أولاً: أهم نتائج الدراسة.

١. تعد المشروعات الصغيرة أداة فعالة لمعالجة عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
٢. تواجه المشروعات الصغيرة عدداً من التحديات التي تؤثر في قيامها بدورها المنشود؛ ومن أبرزها مشكلة التمويل، بالإضافة للتحديات الاقتصادية، والتسويقية، والإدارية، والفنية.
٣. يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بوجود صيغ تمويلية غير ربحية؛ ومن أبرزها الزكاة والوقف والصدقات والتبرعات.
٤. واجهت المصارف التقليدية مؤسسات التمويل الإسلامية في تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامية بصفة عامة عقبات وتحديات متعددة.
٥. عدم دعم الحكومات أو المؤسسات الدولية للمشروعات الصغرى.
٦. تأثير الحرب الأهلية في الصومال سلباً في المشروعات الاقتصادية وخصوصاً المشروعات الصغيرة، وغياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة يؤدي إلى سرعة انهيارها.
٧. تبدو أهمية عقود التمويل الإسلامي، في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، حيث يحصل كل طرف على حقه، بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد التي تضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع.
٨. تضمنت الشريعة الإسلامية عديداً من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها: ضابط المشروعية الحلال، ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية، ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز.

٩. تتمثل أهم مزايا التمويل الإسلامي في أنه يسهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة

للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على البطالة وإنشاء وتوفير فرص العمل، وتوفيرها للقضاء على الفقر.

١٠. تُعَدُّ الزكاة والقرض الحسن من مصادر التمويل المهمة جدًا والتي تسهم في خلق فرص عمل للشباب

العاطلين عن العمل وخاصة المؤهلين أكاديميًا ولكنهم غير قادرين مادياً.

١١. من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصومال هي عوائق ذات طبيعة فنية،

وتدريبية، واقتصادية، وإدارية، وتنظيمية، وتمويلية.

١٢. يمكن أن تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا ومحوريًا في التشغيل وخلق فرص العمل

إذا ما تم التنسيق بين الحكومة والشعب الصومالي لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة

الإنتاجية لهذه المشروعات حيث تتكامل مع بعضها بعضًا، على الرغم من ذلك بذلت الحكومات

الصومالية جهودًا بهدف خلق فرص العمل وتشغيل طالبي العمل، ولكنها ما زالت غير كافية حتى

الآن.

١٣. تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومحددات، وتحتاج للخدمات المساندة والاستشارية

بشكل كبير، خصوصًا في المجالات التمويلية.

١٤. توصلت الأبحاث العلمية إلى الأهمية الكبرى للمشروعات الصغرى، فقد أثبتت الدراسات المختلفة أن

هذه المشروعات الصغرى ساهمت في صنع اقتصادات دول كبرى، وحلت مشاكل مجتمعات، وساهمت

في تنمية بلدان كثيرة مثل الصومال.

٦،٢ ثانيًا: توصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها الباحث، فهو يوصي بالآتي:

١. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير استراتيجيات تهدف إلى توضيح الصيغ والأدوات والبرامج التمويلية التي تعتمد عليها في تمويل المشروعات الاستثمارية خاصة في قطاع المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير الأدوات والأساليب المالية والتقنية المستخدمة بهدف زيادة مساهمتها في دعم قطاع المشروعات الصغيرة.
٢. العمل على توجيه أموال الزكاة والوقف إلى المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وليس فقط إلى المجالات الاستهلاكية.
٣. التنوع في استخدام عقود التمويل الإسلامية عند استثمار أموال صناديق الوقف والزكاة.
٤. أن تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى تطبيق صيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي إلى جانب صيغة المراجعة للأمر بالشراء.
٥. تسهيل إجراءات الضمانات حتى يتسنى لطالبي التمويل الحصول على التمويلات المناسبة لمشاريعهم الاستثمارية.
٦. إنشاء وحدات متخصصة في إطار المؤسسات المالية الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة، مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال.
٧. إنشاء مراكز تأهيل وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر على إدارة المشاريع.
٨. تفعيل الاهتمام الرسمي الحكومي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتجاوز قصور دور الحكومة في تقويم وتفعيل دورها.

٩. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الحل الأمثل والفعال لامتنصاص جزء من البطالة في الصومال وتوفير الدخل الدائم للأفراد.

١٠. ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة بشكل أكبر وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل مشكلات البطالة.

١١. إن قضية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها تحتل أهمية كبرى لدى صناعات القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية كافة - خاصة الصومال - لما تقوم به هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

١٢. أن تعمل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة على تخفيف الضمانات المطلوبة للحصول على القرض والعمل على منح القرض بضمان المشروع نفسه فقط دون الحاجة إلى ضمانات أخرى.

١٣. قيام الحكومة بتأسيس مؤسسة لضمان القروض المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة، والعمل على تأسيس صندوق استثماري لدعم المشروعات الصغيرة خاصة.

١٤. الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة وتنميتها، وتقديم رؤية متكاملة من خلال تشجيع الادخار، وترشيد الاستهلاك، والحث على الاستثمار، والأمر بالسعي والعمل.

١٥. إعادة النظر في دور الوقف الإسلامي، الذي أغفل في الآونة الأخيرة، وذلك للعمل على إحياء سنة من السنن النبوية مع الأخذ في الاعتبار الدور المهم الذي قام به في مجال التمويل وهو ما تحتاجه الدول الإسلامية اليوم .

١٦. توصي الدراسة بفصل الذمة المالية لصاحب المشروع ورأس مال المشروع وعدم الخلط في الموارد والإنتاجية والذي قد يسهل معرفة قوة الإنتاج ونسبة الأرباح ومعرفة الاحتياطي الفعلي للمشروع

والذي من خلاله يتم بناء خطط مستقبلية لتلك المشاريع وتوسعتها لتتحول إلى مشاريع وشركات أكثر إنتاجاً ونشاطاً.

١٧. توصي الدراسة كلاً من ملاك المشاريع القائمة والشركات أو الأشخاص العازمين مستقبلاً على فتح مشاريع إغائية الأخذ بعين الاعتبار في عمل ورسم خطط متكاملة كدراسة الجدوى للمشروع والتي تتضمن التوقعات والرؤية والأهداف والحث على نشر الشفافية ومبادئ المحاسبة الفعالة واستقلالية إدارة المشروع والذي قد يساعد في كسب ثقة الممولين الخارجيين في حالة إرادة ذلك المشروع التوسع أو التطوير مستقبلاً.

١٨. توصي الدراسة أصحاب المشروعات الصغيرة عمل خطط متكاملة توضح فيه طبيعة عملها ومن ثم الوفاء بكل الالتزامات للبنوك الممولة لبناء ثقة أقوى ينتج عن ذلك حراك اقتصادي تنموي قائم على مبدأ الفائدة للجميع.

١٩. توصي الدراسة المستثمرين وأهل المشروعات الصغيرة من خلال ما تم عرضه من المعلومات والإحصاءات السابقة والاستفادة من المعلومات الراجعة وذلك من خلال بناء قواعد بيانات لكل شركة بما يتضمن التاريخ التجاري لكل الأنشطة الإدارية والفنية للمشروع، وهذا سيساعد تلك المشاريع في تشخيص أوجه القوة والضعف لدى نوع الأعمال والاستثمارات التي يديرونها وستكون رافداً معرفياً للمشاريع المستقبلية في هذا البلد النامي. بالإضافة إلى سهولة حصر كل البيانات المتعلقة بحركة السوق في شتى المجالات.

٢٠. توصي الدراسة كل المستثمرين لا سيما الجدد الذين يعتمدون على دعم كلي من الجهات التي تقدم قروض توخي الحذر في اختيار نوع العمل ومعرفة كل التفاصيل عن طبيعة العمل والمستهلكين وخطط

الإنتاج والتسويق ومدى استمرارية الدعم في حال تعثر المشروع بداية مرحلة. ويجب الحيلة بعمل خطط بديلة وطائرة في حال حدوث أية انتكاسات للمشروع.

٦،٣ ثالثاً: المقترحات.

بناءً على النتائج والتوصيات التي سبقت، يقترح الباحث لنجاح المشروعات الصغيرة وتمويلها في

دولة الصومال المقترحات الآتية:

- ١ زيادة دور مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة، وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات. التركيز على المشروعات الصناعية، لأنها تستلزم عدداً كبيراً من العمال في كل زيادة لرأس المال، مثل مشروعات البناء والخدمات.
- ٢ إن ممارسة المسلمين للعمل المصرفي والمالي بدأت منذ القرون الماضية وليست وليدة اليوم، وهذا رد صريح على الادعاءات التي تزعم أن التمويل المصرفي صناعة غريبة محضة.
- ٣ تشجيع إقامة مؤسسات إسلامية عامة أو خاصة تعنى لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على قروض من المصارف التجارية دون توفير كفالة شخصية التحفيز وتشجيع المصارف والمؤسسات المالية لتفعيل تلك الصيغ.
- ٤ توفير الدعم والتدريب في وسائل الحصول على تمويل بواسطة الصيغ الإسلامية، وأوجه الشروط اللازمة للحصول عليها والجهات الضامنة والكافلة لها، وتوجيههم على كيفية إنشاء المؤسسات وتحضير الملفات الضرورية للاستفادة من هذه الصيغ، وتقديم الدعم والإرشاد بالتسويق للمنتج حيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبناءً عليه في العملية التمويلية.

٥ دعوة البنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها

وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي.

٦ اتباع سياسة الشفافية والمحاسبة المالية وبناء أنظمة مالية ومحاسبية حديثة تسهل معرفة مصادر التمويل

والنفقات التي تنقضي لتلك المشاريع بغية خلق توازن في معرفة القوة الإنتاجية والأرباح التي يجنيها

المشروع من خلال المقارنه بين النفقات والأرباح.

٧ إيجاد قنوات فعالة بين كل من البنوك والعملاء في رفع مستوى ثقافة ملاك العمل وأيضاً الموظفين

الإداريين من خلال تبني عدد من الدورات التدريبية في مجالات عديدة على سبيل المثال في المجال

المحاسبي والإداري وقيادة الفريق ومفهوم التغيير التنظيمي الذي يعد من أهم المحاور في نجاح التغيير

الذي قد يطور المشروع بشكل مستمر ويتمويل من البنوك ومن الجهات الحكومية المتصلة بهذا النشاط

التجاري المهم جداً.

٨ بذل مزيد من الجهود في تشجيع الطبقات الفقيرة والوسطى بفتح أعمال ومشروعات في عدة مجالات

وتسهيل فتح الشركات والزام المصارف بتسهيل عملية القروض وتقديم مزيداً من الإعفاءات الضريبية

والجمركية وتوعية المواطنين قبل فتح أي مشروع بالجوانب الإيجابية والسلبية من افتتاح أي استثمار من

خلال توعية المهتمين والمعنيين والذي بكل تأكيد سيتحقق مردوداً إيجابياً للحكومة والبنك والمواطنين

وسيولد باب جديد في التنافس الإيجابي والذي من خلاله سيحرك السوق وسيتم استيعاب الأيدي

العاملة وستقلص البطالة وتحقق فوائد كثيرة في حال تغيير الحكومة السياسات الاقتصادية.

٩ توفير المعلومات الكافية عن السوق الصومالية التي تشمل القطاعات كافة وتوعية المجتمع وتدريب

المستثمرين لا سيما الناشئين على أهمية الحصول على معلومات دقيقة تصف لهم طبيعة السوق وتوفر

لهم نبذة الميز التنافسية وطبيعة المنافسين واحتياجات السوق الفعلية.